S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/279
16 March 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٥ آذار/ مارس ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت

يشرفني أن أحيل إليكم، طيه، عملا بالفقرة ١٠ من قرار مجلس الأمن ١٢١٠ (١٩٩٨)، تقريرا من لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت. وقد اعتمدت اللجنة هذا التقرير في ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٩.

(توقيع) أ. بيتر فان ولسوم
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت

160399 160399 99-07177

مرفق

تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت عن تنفيذ الترتيبات المنصوص عليها في الفقرات ١ و ٢ و ٦ و ٨ و ٩ و ١٠ من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير إلى مجلس الأمن عملا بالفقرة ١٠ من القرار ١٢١٠ (١٩٩٨)، التي طلب فيها إلى اللجنة بأن تقدم إلى مجلس الأمن، بالتنسيق الوثيق مع الأمين العام، وبعد انقضاء ٩٠ يوما على بدء نفاذ الفقرة ١ من ذلك القرار، تقريرا عن تنفيذ الترتيبات الواردة في الفقرات ١ و ٢ و ٦ و ٨ و ٩ و ١٠ من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وقرر مجلس الأمن، بموجب الفقرة ١ من القرار ١٢١٠ (١٩٩٨)، أن تبقى أحكام القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، باستثناء الأحكام الواردة في الفقرات ٤ و ١١ و ١٢، سارية المفعول لفترة أخرى مدتها ١٨٠ يوما تبدأ في الساعة ٠٠/٠١ بتوقيت الساحل الشرقي للولايات المتحدة، يوم ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

٢ - وقد قدمت اللجنة إلى مجلس الأمن حتى الآن ١٠ تقارير عن برنامج النفط مقابل الغذاء: تناولت ٨ تقارير منها (وهي S/1997/213، و S/1997/417، و S/1997/692، و S/1997/942، و S/1998/187، و S/1998/469، و S/1998/813، و S/1998/1104) تنفيذ الترتيبات المنصوص عليها في الفقرات ١ و ٢ و ٦ و ٨ و ٩ و ١٠ من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، بينما تناول تقريران (وهما S/1998/92 و S/1998/336) تحسين وتوضيح إجراءات عمل اللجنة من أجل التعجيل بعملية الموافقة على إرسال الإمدادات الإنسانية إلى العراق.

ثانيا - بيع النفط والمنتجات النفطية

٣ - منذ بداية المرحلة الخامسة، استمر تصدير النفط من العراق على نحو سلس، بتعاون ممتاز بين مراقبي النفط ووكلاء التفتيش المستقلين (سايبولت) ومؤسسة تسويق النفط الحكومية العراقية والجهات التي تقوم بشراء النفط الوطني.

٤ - ويواصل المراقبون إسداء المشورة إلى اللجنة بشأن آليات التسعير والموافقة على العقود وتعديلها وإدارة الهدف من العائدات وغير ذلك من المسائل ذات الصلة بالتصدير والرصد، بموجب قرارات مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥)، و ١١٥٣ (١٩٩٨)، و ١١٧٥ (١٩٩٨)، و ١٢١٠ (١٩٩٨).

٥ - وفي ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٩، قامت اللجنة بناء على توصية من المراقبين، والمراقبون، بالنيابة عن اللجنة، باستعراض ٨٢ عقدا والموافقة عليها، وتتعلق بمشترين من ٢٤ بلدا. وقد أُرسل أحد العقود إلى اللجنة لكي تنظر فيه بتوصية من المراقبين؛ ولا تزال ستة عقود أخرى معلقة لعدم وجود المستندات الداعمة. وتعد الكمية الإجمالية من النفط التي تمت الموافقة على تصديرها بموجب تلك العقود ٣٠٦ ملايين برميل تقريبا بالنسبة للمرحلة الخامسة. وقدمت جميع العقود باستثناء عقد واحد آليات التسعير المستخدمة التي أقرتها اللجنة بناء على توصية من المراقبين.

٦ - وتم إنجاز ١٢٩ حمولة، مجموعها ١٦٥,١ مليون برميل بقيمة ٤٠٤ ١ مليون دولار (في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٩). وقام المراقبون باستعراض خطابات الاعتماد المفتوحة لكل حمولة وأثبتوها بعد التأكد من امتثالها لشروط وأحكام العقود الموافق عليها. وأنجزت نسبة ٤٥ في المائة من الحمولات في جيهان بتركيا. ويقدر مجموع العائدات المتوقعة، بالأسعار المتدنية الراهنة، بالنسبة للمرحلة الخامسة بكاملها بحوالي ٢,٨٢ بليون دولار (بما في ذلك رسوم خطوط الأنابيب). وتوقعت خطة التوزيع نفقات للوازم الإنسانية، ولقطع غيار ومعدات النفط قدرها ٢,٧٤٦ بليون دولار، سيتطلب تمويلها إيرادات نفطية يبلغ إجماليها حوالي ٤,٣٤٢ بليون دولار.

٧ - واستمر المراقبون ووكلاء التفتيش المستقلون (سايبولت) الذين تم نشرهم لرصد عملية تحميل ونقل النفط في العمل على نحو وثيق لكفالة الرصد الفعال للمنشآت النفطية ذات الصلة وكذا الحمولات. وللسنة الثالثة على التوالي تلقوا تعاونا كاملا من السلطات العراقية.

٨ - وعملا بالفقرة ٢ من إجراءات اللجنة (S/1996/636)، سمح لـ ٣٢٧ من مشتري النفط الوطني والذين عينهم ٥١ بلدا بالاتصال المباشر مع المراقبين.

٩ - وطبقا للفقرة ١٤ من إجراءات اللجنة، واصل المراقبون تقديم تقارير مرة كل أسبوع عن العقود التي ينظرون فيها فيما يتعلق ببيع النفط العراقي، وتشمل تحديد الكمية الإجمالية والقيمة التقديرية للنفط المسموح بتصديره. وتم حتى الآن تقديم ١١٤ تقريرا إلى اللجنة.

ثالثا - تصدير الإمدادات الإنسانية إلى العراق

١٠ - كما حدث في المراحل الأربع السابقة، واصلت اللجنة خلال فترة التسعين يوما الأولى من المرحلة الخامسة إيلاء أهمية عليا للأعمال المتعلقة بتجهيز عقود توريد السلع الإنسانية إلى العراق في إطار

البرنامج الموسع. وفي ٨ شباط/فبراير ١٩٩٩ نقحت اللجنة مرة أخرى إجراءها المتعلق بحساب فترة صلاحية رسائل الموافقة بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) بحيث تصبح اعتبارا من التاريخ الذي صدرت فيه رسائل الموافقة بالفعل إلى بعثة مقدم الطلب.

١١ - وفي ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٩، كانت الأمانة العامة قد تلقت ٢٧٤ طلبا في إطار المرحلة الخامسة لتصدير الإمدادات الإنسانية إلى العراق. وفي وقت لاحق ألغي ٣ طلبات من مجموع هذه الطلبات، وعمم ١١٢ طلبا على أعضاء اللجنة لاتخاذ إجراءات بشأنها، ولا يزال هناك ١٥٩ طلبا قيد التجهيز. ووجدت اللجنة من بين الطلبات التي أرسلت إليها للنظر فيها ١٠٤ طلبات صالحة لسداد قيمتها من حساب العراق لدى الأمم المتحدة بما يناهز مجموعه ٤٦٤ مليون دولار؛ ولا تزال هناك ٨ طلبات قيد النظر في إطار إجراء "عدم الاعتراض". ومن بين الطلبات التي وجد أنها صالحة لسداد قيمتها من حساب العراق، وعددها ١٠٤ طلبات، تم إصدار ٧١ رسالة موافقة على أساس توفر الأموال ضمن الطلبات المتبقية وعددها ٣٣ طلبا فهي في انتظار توفر الأموال الكافية في حساب العراق.

١٢ - وفي ضوء التوقعات بأن إيرادات المرحلة الرابعة لن تكون كافية لتمويل جميع الطلبات التي تلقتها الأمانة العامة من أجل المرحلة الخامسة، فقد تم، بناء على طلب حكومة العراق، تحويل ١٣٢ طلبا من المرحلة الرابعة تبلغ قيمتها نحو ٨٧٨ ٩٣٨ ٣٥٨ دولارا إلى المرحلة الخامسة اعتبارا من ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٩. وعمم على اللجنة ٣٤ من هذه الطلبات، ووافقت عليها، وتبلغ قيمتها الإجمالية ٠٧٥ ٦٠٧ ١٧٩ دولارا، وتتعلق جميعها بمواد غذائية. وفي ضوء الانخفاض المتوقع في إيرادات المرحلة الخامسة، فقد أوقفت الأمانة العامة تعميم الطلبات التي جرى ترحيلها من المرحلة الرابعة إلى المرحلة الخامسة في قطاعات أخرى عدا قطاع الأغذية، ريثما تتلقى الأمانة العامة ردا من حكومة العراق على طلب من مكتب برنامج العراق فيما يتعلق بالمخصصات القطاعية الجديدة للمرحلة الخامسة. وتشمل الطلبات التي لم تعمم بعد في إطار المرحلة الخامسة ٩٨ طلبا محولا من المرحلة الرابعة بقيمة إجمالية قدرها ٨٠٣ ٣٣١ ١٧٩ دولارات. وبالإضافة إلى ذلك يتبقى في المرحلة الرابعة ١١٢ طلبا تبلغ قيمتها الإجمالية ١٢٣ ٧٣٠ ٢١٣ دولارا قامت بتقييمها الأمانة العامة ولكن لم يتم تعميمها بسبب عدم كفاية إيرادات المرحلة الرابعة.

١٣ - وفيما يتعلق بقيام وكلاء التفتيش المستقلين التابعين للأمم المتحدة بالأعمال المتصلة بتأكيد وصول البضائع (تولى سجل لويدز أداء هذه المهمة حتى نهاية كانون الثاني/يناير، وتولتها هيئة كوتيكنا اعتبارا من ١ شباط/فبراير ١٩٩٩) فقد استمرت حسب الخطة الموضوعة فيما عدا انقطاع وقع في منتصف كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ في أثناء الضربة العسكرية. وكما حدث في المراحل السابقة، فقد تعاونت الحكومة العراقية تعاونا كاملا مع الوكلاء المستقلين في أداء أعمالهم. وخلال النصف الأول من المرحلة الخامسة، جرى تأكيد وصول ٥١٤ ٢ من شحنات الإمدادات الإنسانية إلى العراق في شحنات كلية أو جزئية.

١٤ - وعقدت اللجنة أربع جلسات رسمية وست جلسات للخبراء أثناء الفترة المشمولة بالتقرير لمناقشة مختلف القضايا المتصلة ببرنامج النفط مقابل الغذاء.

١٥ - وفيما يتعلق بالمسائل المالية، نوقشت الطرائق المتعلقة بأداء فريضة الحج وفقا للفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ١٢١٠ (١٩٩٨). ومن المسائل التي لا تزال تشكل موضع اهتمام خاص من جانب اللجنة المسألة المتعلقة بحالات تسديد حساب الـ ٥٣ في المائة من حساب الـ ١٣ في المائة للمشتريات المشتركة من الأغذية والأدوية بالجملة. وحتى ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٩، كان من المتوقع أن قرابة ٠٠٠ ٠٠٠ ١٧٠ دولار يمكن تسديدها إلى حساب الـ ٥٣ في المائة من حساب الـ ١٣ في المائة رهنا بتأكيد تسليم الكميات الإجمالية من المواد الغذائية والأدوية إلى المحافظات الشمالية الثلاث. وفي الآونة الأخيرة، ناقشت اللجنة إمكانية وضع ترتيب جديد، على النحو الذي قدمه المدير التنفيذي لمكتب برنامج العراق في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٩، والمتعلق بتقديم أموال مسبقة فيما يتعلق بالأغذية التي يتم شراؤها وتسليمها في شمالي العراق على النحو الذي تتطلبه الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ١٢١٠ (١٩٩٨). ولا يزال هذا الترتيب قيد النظر.

رابعا - المسائل ذات الصلة بقطع الغيار والمعدات النفطية المرسلة إلى العراق

١٦ - طلب مجلس الأمن، بموجب الفقرة ٢ من قراره ١١٧٥ (١٩٩٨) إلى اللجنة أو إلى فريق خبراء تعينه تلك اللجنة الموافقة على العقود المتعلقة بقطع الغيار والمعدات المشار إليها في الفقرة ١ من ذلك القرار وفقا لقوائم قطع الغيار والمعدات التي توافق عليها تلك اللجنة بالنسبة لكل مشروع على حدة. وقرر المجلس كذلك، بموجب الفقرة ٣ من القرار نفسه، استخدام مبلغ يصل إلى ٣٠٠ مليون دولار من حساب الضمان المجمد تحقيقا لهذا الغرض. وقد أكدت من جديد الفقرة ٨ من القرار ١٢١٠ (١٩٩٨) على الترتيب الوارد أعلاه، وقدم الأمين العام في ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ تقريرا (S/1998/1233، المرفق) وقائمة مفصلة بالقطع والمعدات اللازمة للغرض المبين في الفقرة ١ من القرار ١١٧٥ (١٩٩٨).

١٧ - وتبذل اللجنة جهودا متواصلة للتعجيل بعملية الموافقة على العقود المتعلقة بإرسال قطع الغيار والمعدات النفطية إلى العراق وفقا للإجراءات القائمة، وفي هذا الصدد، أحيطت اللجنة علما في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ بالمعلومات التي قدمها الوكلاء المستقلون (سايبولت نديرلاند) الذين يقومون برصد الصادرات النفطية للعراق بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥).

١٨ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، استلمت الأمانة العامة ١٦٢ طلبا جديدا بقيمة ٩٢٤ ٥٤٦ ٨٧ دولارا من دولارات الولايات المتحدة لشحن قطع غيار ومعدات نفطية إلى العراق، وعممت ٢٠٤ طلبات على أعضاء اللجنة للنظر فيها، بما في ذلك الطلبات المتبقية من القرارات السابقة. وتمت الموافقة خلال هـــذه الفتـــرة على ما مجموعه ٢١٥ طلبا بقيمة ٠٧٧ ٩٩٦ ١٠٥ دولارا، بما في ذلك ١٠٩ طلبات بقيمة ٩٦٤ ١٦٩ ٦٢ دولارا تم الإفراج عنها بعد أن كانت قد وضعـــت سابقـــا قيد النظر منذ التقرير الأخير للجنة. وفي الوقت نفسه، وضع قيد النظر ٧٨ عقدا بقيمة ٠٥١ ٩٩٥ ٣١ دولارا وتم فيما بعد الإفراج عن ٣٨ منها بلغت قيمتها ٧٩٢ ٨١٨ ١٩ دولارا. وفي نهاية هذه اللفترة، كان عدد الطلبات التي لا تزال موضوعة

قيد النظر ٤٠ طلبا بلغت قيمتها ٢٥٩ ١٧٦ ١٢ دولارا. ومنذ بداية العملية وحتى ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٩، كان عدد الطلبات التي استلمتها اللجنة بشأن شحن قطع الغيار والمعدات النفطية بموجب القرارات السابقة قد بلغ مجموعه ٥١٧ طلبا بلغت قيمتها ٠٧٧ ٩٨٤ ٢٧٥ دولارا. ومن هذه الطلبات، جرى تعميم ٤٧٨ طلبا على أعضاء اللجنة للنظر فيها؛ وتقوم لجنة الخبراء باستعراض ٦ منها بانتظار التعديلات المقرر إدخالها على خطة التوزيع؛ وتم رد ٢٦ منها إلى البعثات المتقدمة بالطلب من أجل الحصول على توضيح واعتبرت ٧ منها باطلة. ومن الطلبات التي جرى تعميمها والبالغ عددها ٤٧٨ طلبا، تمت الموافقة على ٣٦٧ طلبا بلغ مجموع قيمتها ٩٠٨ ٨٠٢ ٢٠٨ دولارات؛ ووضع قيد النظر ٨٦ طلبا بلغت قيمتها ١٠٨ ٢٧٦ ٢٤ دولارات، ولا يزال ٢٥ طلبا معلقا بموجب إجراء "عدم الاعتراض" . وقد بدأ وصول شحنات قطع الغيار والمعدات النفطية إلى العراق في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وفي ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٩، كانت ١٣ شحنة قد وصلت إلى العراق بصورة كلية أو جزئية.

خامسا - الاستنتاجات

١٩ - لا تزال اللجنة ملتزمة بالعمل على نحو وثيق مع مكتب برنامج العراق من أجل التنفيذ الفعال لجميع الترتيبات ذات الصلة في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء. وتود اللجنة أن تعرب من جديد عن تقديرها لجميع الأطراف المعنية لما قدمته من تعاون ومساهمة في هذا الصدد.

- - - - -